

جان حنا (جمعية المؤسسات المالية في لبنان وFIDUS)

نتمنى الإسراع في تطبيق القانون ١٦١ كونه يعود بالفائدة القصوى على الأسواق المالية

FIDUS هي من المؤسسات المالية الناشطة في معظم المجالات التي يسمح بها القانون فهي تقدم عدداً كبيراً من الخدمات منها التسليفات، الوساطة المالية العادية والمعرفة منها، إضافة الى ادارة الثروات وغيرها من العمليات المالية على سائر الادوات المالية المشتقة والمركبة.

نائب المدير العام في FIDUS ورئيس جمعية المؤسسات المالية في لبنان السيد جان حنا نوهً بالسياسة الحكيمة لحاكمية مصرف لبنان وبدورها الفعال الذي أدى إلى إبقاء المستثمر بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولحظ دخول رساميل إلى القطاع المصرفي. وأشار الى تحقيقه جزءاً من الأهداف التي كان قد وضعها في بداية ولايته، مبيناً استحالة انضمام شركات الوساطة المالية الى الجمعية، متمنياً الإسراع في تطبيق قانون تنظيم الأسواق المالية رقم ١٦١، معتبراً قطاعي العقار والخدمات الافضل للاستثمار في لبنان، ناصحاً المسؤولين بالتعقل وعدم تقويت الفرصة أمام استفادة الاقتصاد المحلي من مرحلة الاعدار التي ستشهدها سوريا، معتزاً بانتمائه الى عائلة FIDUS مجموعة SGBL.



– كان لي شرف تسلّم رئاسة جمعية المؤسسات المالية في لبنان، ولدي بالطبع برنامج لم أكتشفه بالكامل لأكتفي بالتصريح بما يتم انجازه، ولحسن الحظ وبالتعاون مع كافة المؤسسات المالية والعلاقة الجيدة التي نسجناها مع مسؤولي مصرف لبنان تمكنا من تحقيق جزء من برنامجنا. فإذا عدنا الى عام ٢٠١١، كان لدينا هدف أساسي هو جمع المؤسسات

المالية كافة تحت لواء الجمعية، وقد استطعنا إقناع عدد من المؤسسات للانتساب، خصوصاً ان توحيد كلمة المؤسسات من خلال الجمعية يعطيها القوة ويسمح لها بإيصال صوتها الى المسؤولين وبالتالي فرض وجودها على الساحة المالية والاقتصادية. كذلك طالبنا بإصدار تعميم أو تعديل قانون النقد والتسليف ليحدّد بشكل مفصل أنشطة المؤسسات المالية اللبنانية، إذ أن المادة ١٧٨ من القانون المذكور حددت نشاطات المؤسسات المالية «بالتسليف بشكل اساسي» ولم تنظر الى باقي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والتي وصلنا الى تعريفها على مدى السنوات عن طريق الممارسة، وبالتواصل مع مصرف لبنان وخاصة مع سعادة الحاكم، صدر التعميم رقم ٢٩٠ الذي حدّد وبشكل واضح نشاطات المؤسسات المالية في لبنان ولم يعد هناك أي لغظ في هذا المجال. كذلك بخصوص زيادة رأس مال المؤسسات المالية فقد تجاوب سعادة الحاكم معنا مشكوراً بحيث حدد رأس المال بشكل متحرك ما بين ٢،٥ و ٧،٥ مليار ليرة لبنانية وفقاً للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة. ولما لم نتمكن من استصدار قانون لدمج المؤسسات المالية اسوة بالقانون ١٩٢ المتعلق بدمج المصارف لكي نجذب المؤسسات التي تواجه صعوبات كأس الاقفال، ولما لهذا الأمر من انعكاس سلبي على سمعة القطاع المالي، فقد عملنا على ان لا يقل رأسمال المؤسسات المالية التي ستنشأ ما بعد ٢٥ / ١ / ٢٠١٢ عن ٧،٥ مليارات ليرة، مما يحفّز الراغبين بإنشاء مؤسسات مالية الى التوجه نحو

المودعين على استثمار ودائعهم في لبنان. لكن وبشكل عام وبالرغم من الاوضاع الضاغطة محلياً واقليمياً فإن الوضع المالي، برأيي، لا يزال تحت السيطرة ويوحي بالحد الأدنى من الثقة وإن إصدارات اليوروبوند الاخيرة وبالاسعار التي تمت بها خير دليل على ذلك.

قطاع مصرفي شفاف

■ ما مدى تأثير التحذيرات الدولية من استقبال رؤوس الأموال السورية على الوضع المالي في لبنان؟ – بادئ ذي بدء يجب توضيح هذه النقطة للرأي العام، فليس هناك من تحذيرات دولية بعدم تلقي رؤوس الاموال السورية بالمطلق بل هناك عدد من الاشخاص والشركات السورية أدرجت اسماؤهم ضمن لائحة تمويل الارهاب وتمّ ابلاغ المصارف والمؤسسات المالية بها ضمن الأطر القانونية والأصول المتعارف عليها، وبالتالي لم يعد مسموحاً للقطاع المالي اللبناني التعامل مع هؤلاء الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فقط.

لم يتأثر الوضع المالي في لبنان بهذه التدابير، والفضل يعود في ذلك الى تطبيق القطاع المالي للقوانين والتعاميم التي تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي بقي القطاع المصرفي اللبناني نظيفاً وشفافاً وبعيداً عن كل الشبهات بحيث لم يستقبل أموالاً مشبوهة أو توحى بالشك، أما تحاويل السوريين فمرحّب بها ويتمّ التعامل معها حسب الأصول، وهناك رؤوس أموال سورية حوّلت الى لبنان ولكن الجزء الأكبر منها حوّل الى مصر.

تعميم راع لأنشطة الشركات المالية

■ ما هي أهم الإنجازات التي حققتها حتى الآن كرئيس لجمعية المؤسسات المالية في لبنان، وما هي التحديات التي تواجههم؟

سياسة حكيمة



■ كيف تقومون الوضع المالي حالياً في لبنان بعد أزمة ٢٠٠٨ وفي ظل التغيرات والأحداث الجارية في المنطقة العربية؟

– لم يتأثر لبنان بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بشكل مباشر، ويعود ذلك الى السياسة الحكيمة التي اعتمدها حاكمية مصرف لبنان، ما جذب المستثمر من خلال المؤسسات المالية اللبنانية الكارثة وبقي الوضع المالي بشكل عام مستقراً. تطوّرت الأوضاع لاحقاً، فهبوط أسعار الأدوات المالية دفع بالمستثمرين مجدداً الى السوق، الأمر ذاته انسحب على السوق المالية المحلية ما شجع المستثمرين على إعادة الدخول الى الدورة الاستثمارية المحلية ولو بخجل مما حسنّ الوضع المالي.

مع بدء أحداث «الربيع العربي» ظهرت بوادر مشجعة بحيث شهدنا تدفق رؤوس أموال الى لبنان. لكن للأسف وصول الأحداث الى بلدان قريبة وانغماس بعض الأطراف المحلية فيها فرمل هذه التحويلات وجعلها تتحول بعيداً. المصارف استطاعت بفعل عامل الثقة جذب الودائع، لكن لم تستطع إدخالها ضمن الحلقة الاستثمارية عن طريق زيادة التسليف ولو بنسب متفاوتة، وقد يكون السبب حذر المصارف من الالتزام الطويل أو المتوسط الأجل مقابل مصادر تمويل قد تكون قصيرة الأمد، ولو تسنى قنونة الودائع عبر التسليف الى القطاعات المنتجة لكننا شهدنا نمواً لا بأس به بالرغم من الظروف الصعبة. ولكن بما ان الأموال لا تزال موجودة في القطاع المصرفي، فعلى المعنيين توفير جو من الثقة والاستقرار الأمني والتشريعي لتشجيع

شراء المؤسسات التي يرغب اصحابها بالخروج من السوق ورأس مالها أدنى من ٧,٥ مليارات ليرة، الامر الذي يعطي حوافز للرفيقين.

أضف الى ذلك انه وبنتيجة لقاءاتنا مع مسؤولي وزارة المالية صدر عن معالي وزير المالية مذكرة ألغى بموجبها ضريبة الـ ٥٪ على نتائج الذمة الائتمانية الموظفة كإيداع لدى المصارف منعاً لزدواجية الضريبة، إذ ان هذه النتيجة تكون قد خضعت اصلاً في المصرف للضريبة على الفوائد، هذا جزء مما قمنا به ولا نزال نعمل على عدد من الامور التي تصبّ جميعها في مصلحة المؤسسات المالية وابرار الدور الحقيقي الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.

مكمل للأنشطة المصرفية

■ هل ثمة منافسة بين المؤسسات المالية والمصارف؟
- لا نفشي سرّاً إن قلنا أن المنافسة موجودة جزئياً بين المؤسسات المالية والمصارف نظراً الى ان عدداً من النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية تستطيع المصارف القيام بها، وتحديدًا المتخصصة منها. فبالرغم من أن المؤسسات المالية أسوأ بالمصارف أتى تأسيسها وتنظيم عملها بموجب قانون النقد والتسليف إلا أن هناك فرقاً شاسعاً في أساس عمل الفئتين؛ فالمصارف تستقبل ودائع من الزبائن في حسابات دائنة مقابل فوائد وتقوم بدورها بتوظيف هذه الأموال لحسابها وعلى مسؤوليتها خاصة عن طريق التسليف؛ أما المؤسسات المالية فتستقبل أموال المستثمرين وتعمل على توظيفها لهم في الأسواق المالية ولكن على مسؤولية المستثمر ولحسابه. أما عمليات التسليف التي تقوم بها المؤسسات المالية فإن مصادر أموالها تكون عادةً إما من اموالها الخاصة أو قروضاً من المصارف أو عن طريق إصدار سندات دين.

لكن الواقع يفرض احياناً وجود حسابات دائنة للزبائن في ميزانية المؤسسات المالية، وهذا الامر مردّه الى طبيعة وخصوصية عمل المؤسسات المالية؛ وعلى سبيل المثال؛ تأمين المستثمر الاموال في حساباته لدى المؤسسة المالية قبل اعطاء الاموال بالاستثمار لتحاشي مخاطر التسديد، او ابقاء المستثمر على امواله لدى المؤسسة بعد تصفية استثمار سابق بانتظار فرصة استثمارية جديدة. وفي كلتا الحالتين تظهر الاموال في حسابات دائنة ظرفياً لا تنتج فوائد ولا يمكن اعتبارها ودائع بمفهوم المادة ١٢٢ من قانون النقد والتسليف. من ناحية أخرى هناك خصوصية للمؤسسات المالية في تطبيق عدد من التعاميم أكان لجهة الاحتياطي الالزامي أم المهل المتعلقة بتصفية وضعية القطع وغيرها من الامور التي تعطي المؤسسات المالية مرونة أكثر في التعاطي مع العملاء، ناهيك عن عدم امكانية المصرف التجاري الحصول على مقعد في بورصة بيروت. وبالتالي ونظراً للاختلاف الكبير بين طبيعة عمل المصرف والمؤسسة المالية فليس

هناك من تنافس فعلي إلا من خلال بعض عمليات الوساطة التي تقوم بها المصارف انما هناك تكامل، وإن انشاء المصارف الكبيرة أو استحواذها على مؤسسات مالية تابعة بغية تقديم خدمات شاملة خير دليل على ذلك.

■ كيف تقوّمون التداول الإلكتروني محلياً وعالمياً؟
- نحبذ التطور بحيث انه يسهل العمل بشكل عام، ولكن بعض المؤسسات المالية المحلية التي كانت سباقة الى اعتماد طريقة التداول الإلكتروني عادت بعد فترة لتجد ان التعامل المباشر مع الزبائن يخلق نوعاً من الثقة، ويساعد المستثمر على اتخاذ قرارات افضل بوجود استشاري يتعاون معه ويقدم له النصح ويزوده بالمعلومات. الى ذلك فإن التداول الإلكتروني المحلي في أوجه لم يشكل إلا نسبة حوالي ٢٠٪ من مجمل حجم التداولات الموجودة. أما عالمياً فهو يحتل المركز الاول في التعاملات نظراً لوجود خدمات اتصال يعول عليها.

■ لماذا لا تنضم شركات الوساطة المالية الى جمعيتكم؟

- في الواقع جرى حديث حول انضمام شركات الوساطة الى الجمعية، ولكن الموضوع لم يلقَ تجاوباً من قبل مسؤولي المؤسسات المالية منعاً للتباس الأمر على المستثمر، ذلك أن شركات الوساطة لا يمكنها العمل بالطريقة ذاتها كما في المؤسسات المالية، فإن شركة الوساطة تقوم بدور الوساطة المعرفّة، أي فتح حساب للعميل لدى المؤسسات المالية أو المرسلين والتداول من خلاله، على عكس المؤسسات المالية التي يحق لها فتح حسابات لديها لزيائتها واجرء من خلالها العمليات المالية وتزويد هؤلاء الزبائن بكشوفات صادرة عنها.

■ ما هو تعليقكم على القانون رقم ١٦١؟ وهل تقترحون أي تعديلات أو إضافات عليه؟

- صدر القانون رقم ١٦١ وشكلت هيئة الأسواق المالية لكننا لم نلمس أي شيء حسّي في التطبيق الفعلي مع انه يعود بالفائدة القصوى على السوق المالية المحلية.

نحن نعول كثيراً على هذا القانون الذي أتى لينظم ويطور العمل في الأسواق المالية بشكل أساسي، وهناك أمور ممتازة يجب التوقف عندها أكان لجهة الشفافية وحظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة التي أتى عليها القانون ١٦٠، مما يعطي الثقة والمصادقية للسوق، أم على صعيد تحويل بورصة بيروت من مؤسسة عامة الى شركة خاصة وإفساح المجال لقيام عدة شركات بورصة، الأمر الذي سيخلق تنافساً في ما بين البورصات بغية اقناع الشركات التجارية بإدراج أسهمها للتداول مما ينشط السوق المالية من جهة، ويؤمن لهذه الشركات الرسملة دون اللجوء الى الاستدانة من المصارف، من جهة أخرى. أما الحسنة الأكبر لهذا القانون فهي لناحية انشاء المحكمة الخاصة بالشؤون المالية وما ستوفره من حل لمشاكل كانت تعانيها المؤسسات

المالية في التقاضي والناجحة للأسف عن عدم إلمام بعض القضاة أو الخبراء بطريقة التعامل بالادوات المالية الحديثة منها. أما بخصوص أية تعديلات فإنها برأينا تأتي لاحقاً عن طريق التطبيق والممارسة وظهر حاجة الى ذلك.

■ في ظل الأوضاع المضطربة التي تشهدها المنطقة العربية، بم تنصحون المستثمر؟

- رأيي الشخصي أن قطاعي العقار والخدمات هما الأفضل للاستثمار في لبنان ويمكن للمستثمر إما الدخول فيها مباشرة عن طريق الشراء في هذه القطاعات وإما عن طريق شراء أسهم مُلفتة لهذه القطاعات، وأنا أنصح المستثمر بالطريقة الثانية، والمتمثلة للعقارات بأسهم شركة سوليدير والتي اسعارها الحالية مشجعة جداً وللخدمات بأسهم المصارف، ولما لهذه الطريقة من تحقيق ارباح نتيجة تحسن هذه القطاعات والسرعة في التخارج. وفي اعتقادي انه عند انتهاء الأزمة السورية والبدء بعملية الإعمار سيكون لبنان الممر الطبيعي للاستثمارات في هذا البلد في ظل النظام المصرفي المتطور الموجود في لبنان وقطاع الخدمات المتقدم والفعل مما سينعكس ايجاباً على الوضع الاقتصادي والمالي اللبناني وطبعاً سيكون تأثيره ايجابياً أيضاً على أسعار الأسهم والأدوات المالية اللبنانية.

خدمات متكاملة

■ ما هي الإنجازات التي حققتها شركة فيدوس FIDUS خلال عام ٢٠١٢؟

- مؤسسة «فيدوس» FIDUS هي مثال ومدرسة رائدة في قطاعها نظراً لشمولية نشاطاتها المالية وخبرة مواردها البشرية المتخصصة وتاريخها العريق اضافة الى كونها جزءاً من مجموعة SGBL المصرفية وهي تقدم خدمات مالية متكاملة للمستثمرين الأكثر تطلباً. وقد اعتمدت «فيدوس» في العام ٢٠١٢ خطة انتشار واسعة وعملت على تأمين الخدمات على مدار الساعة دون توقف من خلال المصرف العالمي Société Générale.

تضم «فيدوس» حالياً اختصاصيين في كافة القطاعات المالية وقد عملنا على تقوية وتهيئة الموارد البشرية عن طريق إخضاع كافة العاملين لدورات تدريبية أكان على صعيد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب أم على صعيد الامتحانات في الـ ESA والتي حددها مصرف لبنان لكافة العاملين في القطاع المالي في التعميم رقم ١٠٣.

ان النشاط المالي لـ FIDUS لم يتنهد عن لعب دور ثقافي ناشط، فهي تقوم برعايات فنية وثقافية حيث رعت مهرجانات بيت الدين الموسيقية، مهرجان بيروت الدولي للسينما ومركز بيروت للفنون المعاصرة وغيرها... الى جانب ذلك، هناك النشاط الاجتماعي، فهي راع دائم لمركز الاطفال المصابين بالسرطان ولجمعية المصابين بالالزهايمر وغيرها. كل هذه الامور مجتمعة، تجعل اي موظف يفتخر بانتمائه الى عائلة FIDUS. ■